مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
IndustrialEconomics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020)
ص186-198

تقييم استخدام النظام المحاسبي المالي في الجزائر خلال عقد من الزمن 2010-2019

Evaluation of the adoption of the Financial accounting system in Algeria for the period 2010-2019

الوردي خدومة*[1]

[1] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، kheddoumalouardi@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020-10-17 تاريخ القبول: 2020-11-25

ملخص

يتناول هذا المقال تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد عشر سنوات من التطبيق في الجزائر(2010-2020). تهدف هذه الدراسة الى مجموعة من الأهداف أهمها: تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تقييم مدى تأقلم وتكيف المؤسسات الجزائرية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد.

إمكانية التغلب على الصعوبات التي واجهت عملية التكيف معه والرهانات المستقبلية.

بتبنيها النظام المحاسبي المالي الجديد، تسعى المؤسسات الجزائرية إلى تحقيق توافق بين متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي والبيئة الاقتصادية والقانونية التي تنشط ضمنها وذلك من خلال تناول المجالات الأساسية التي تتطلب ضرورة استخدامه بالإضافة إلى الأهداف المسطرة، والمتوقع تحقيقها، كما تم الحديث أيضا عن البيئة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية وأهم المراحل الواجب إتباعها للانتقال نحو هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الجزائرية.

تصنيفات JEL : Q56، M41

Abstract

The aim of this paper is the evaluation of the application of the financial accounting system after ten years of implementation (2010-2020)

This study aims achieve:

- Evaluating the availability of the requirements for applying the new financial accounting system

- Evaluating whether the Algerian companies can be able to adapt the requirements of the new financial accounting system.

The possibility of overcoming the difficulties facing the process of adapting to it and the future stakes

The adopting the new financial accounting system, by Algerian companies seeks to achieve compatibility between the requirements of applying the financial accounting system and the Algerian economic and legislation environment, by addressing the basic areas that require the use of it in addition to the objectives underlined and expected to be achieved. Penchant to move towards this system.

Key words: National accounting scheme, financial accounting system, Algerian institution.

JEL Classification Codes : Q56, M41

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

إن النظام المحاســـبي المالي يهتم بتنظيم المعلومة المالية، وتقييمها وتســـجيلها ثم الإفصـــاح عن المعطيات المالية في شكل قوائم مالية تعكس الو ضعية المالية للمؤ سسة، ونتيجة وتبني النظام المحا سبي الجديد الذي يساير التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني،

ان التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد كان ضرورة حتمية للتخلص من سلبيات ونقائص المخطط المحاسبي الذي تم تبنيه في ظل الاقتصاد الموجه، والذي كان في خدمة ما كان يسمى بالتخطيط الاقت صادي في ظل النظرية الا شتراكية، والذي أ صبح لا يتما شى والتوجهات الاقت صادية الجديدة للاقتصاد الجزائري.

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية منذ بداية تطبيقه سنة 2010 م. تم ملاحظة جملة من الصعوبات التي اعترضت التطبيق الجيد لهذا النظام، كتأصل النظام المحاسبي السابق، واقع يت سم ب سلوكيات اعتادت ال ضبابية في الممار سات لاعتبارات عديدة أغلبها لا علاقة له بمعايير الت سيير، أما العائق الرئي سي الذي يواجه تطبيق النظام المحا سبي الجديد هو عدم التنا سق بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد والبيئة الاقتصادية والقانونية التي تنشط فيها المؤسسات الاقتصادية.

انطلقنا في هذه الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

- النظام المحاسبي المالي يتطلب وجود بيئة اقتصادية وقانونية ملائمة.
- البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر تتطلب إعادة نظر جذرية.

إشكالية البحث:

تحاول هذه الدرا سة تقييم نتائج تطبيق النظام المحا سبي المالي في الجزائر، حيث تم التعرض إلى واقع تأقلم وتكيف المؤ سسات الجزائرية مع متطلبات النظام المحا سبي المالي الجديد، وعلى هذا الأ ساس فإن إشكالية البحث تتمثل في:

– ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي الجديد في الجزائر وأفاقه المستقبلية؟

منهجية الدراسة:

للإجابة على إ شكالية الدرا سة تم الاعتماد على منهجية التحليل، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي الجديد وأهدافه، ثم تقييم نتائج تطبيقه في الجزائر لتحديد العوائق التي قد تعرقل تطبيق هذا النظام.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تقييم نتائج تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر؛
- إظهار العوائق الرئيسية لتطبيق النظام المحاسبي الجديد؛

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الدراسة في محاولة التطرق إلى نتائج تطبيق النظام المحاسبي في الجزائري منذ سنة 2010 الى 2019، كما أن الدراسة تحاول المساهمة في البحث عن أفضل السبل التي تساعد في المراجعة الدورية لمكونات النظام المحاسبي كما هو الشأن بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية.

2. ماهية النظام المحاسبي الجديد

2 .1 مفهوم النظام المحاسبي الجديد

يهتم النظام المحا سبي المالي بتنظيم المعلومة المالية، حيث يـ سمح بتخزينها وتـ صنيفها، وتقييمها وتسجيلها ثم الإفصاح عن هذه المعطيات المالية في شكل قوائم مالية تعكس الوضعية المالية، من أصول وخصوم المؤسسة، ونتيجة نشاطها خلال سنة مالية كما تبين القدرة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال عرض قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة المالية.

بموجب نص قانوني يطبق النظام الجديد على كل شخص معنوي (شركة) أو طبيعي (مؤ سسة فردية) حيث يلزم هذا الـ شخص بـ مسك سجلات محا سبية تـ سجل فيها مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

إن المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة هي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشـــخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للســـلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛

إن تبني نظاما جديدا يتماشى والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني كان ضرورة حتمية للتخلص من سلبيات ونقائص المخطط المحا سبي الذي تم تبنيه في ظل الاقت صاد الموجه والذي كان في خدمة ما كان يـ سمى بالتخطيط الاقت صادي في ظل النظرية الا شتراكية والذي أ صبح لا يتما شى والتوجهات الاقتصادية الجديدة للاقتصاد الجزائري، ويمكن ذكر جملة من الأسباب التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

أ. أ-مسايرة التغيرات الحاصلة في اقتصاديات الدول التي تبنت النهج الاقتصادي الليبرالي.

ب. ب-إعداد قوائم مالية للمؤسسة الاقتصادية وفق قواعد وأسس محددة من طرف الهيئات الدولية المهتمة بإعداد معايير للمحاسبة والتقارير المالية.

ج. جـــــــ-العمل على إقناع المـ ستثمرين الأجانب من خلال تبني معايير للمحا سبة تتوافق مع المعمول به دوليا.

د. د-توفير معطيات دقيقة وصادقة عن نشاطات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ه. هـــ-تسهيل عمل المراجعين للمحاسبة من خلال وجود أسس واضحة لتنظيم المهنة المحاسبة.

2.2 أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية

كانت الممارسة المحاسبية في الجزائر تستند إلى تطبيق واستعمال المخطط المحاسبي الوطني، الذي صدر سنة 1975 وبدأ تطبيقه بداية من جانفي 1976م. بصفة إجبارية على كل المؤسسات الاقتصادية، وأن هذا المخطط وضع ليستجيب إلى احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه في ذلك الوقت، غير أن توجه الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي نحو اقتصاد السوق، بكل ما يحمله هذا التوجه من انفتاح وحرية انتقال للأموال وتنميط المعاملات الاقتصادية الدولية والتي توجت بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة، تم مؤخرا إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية إلى

انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، كل هذه التحولات وغيرها تستوجب أو تحتم على الجزائر ضرورة توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد بصفة خاصة المستثمرين والمقترضين على اتخاذ القرارات الرئيسية، وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تكون هذه المعلومات مقدمة في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية باعتبار أن القوائم المالية الحالية بما تحتويه من معلومات مقيدة لهذه الفئة بقدر ما هي مقيدة وموجهة لتلبية احتياجات مصالح الضرائب من جهة، وتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

3.خصائص النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا مفاهيميا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام (شنوف، 2008) وهي:

1.3 خاصية الاعتراف بالحقوق

يعني مفهوم الاستحقاق في المحاسبة أن يتم تسجيل جميع النفقات والإيرادات في الفترة التي وقعت فيها، سوءا صاحبها تدفق نقدي أم لا، وذلك يعود بالنفع على البيانات المالية بحيث تعكس جميع النفقات المرتبطة بالإيرادات المبلغ عنها في فترة محاسبية محددة.

2.3 خاصية الاستمرارية:

إن وجود المؤسسة مبني على فرضية استمرار النشاط دون أن تكون من أجل غاية محددة في الزمن تنتهي المؤسسة بتحقيق هذه الغاية، كأن تؤسس مؤسسة من اجل إنجاز مشروع معين ثم تنتهي بإنجاز هذا المشروع لهذا لا يمكن الوضع في الحسبان عند الإنشاء فرضية التوقف أو التصفية، وبناء على هذه الخاصية يتم عرض البيانات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لهذا فإن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ استمرارية المؤسسة.

3.3 خاصية اليقين

وفق لهذه الخاصية يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية صحيحة وصادقة حسب ما تنص عليه القوانين.

4.3 خاصية الثبات

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المؤسسة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب ألا يغير من فترة لأخرى، ويعد مبدأ الثبات مبدأ هاما لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المؤسسة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة، فإن أي مؤسسة يمكنها أن تؤثر في النتيجة المحاسبية من سنة لأخرى زيادة او نقصانا بمجرد تغيير الأساليب المحاسبية المتعبة، ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المؤسسة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن لها أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري استخدامه، ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عبد ذلك على الأسلوب الجديد.

5.3خاصية الإفصاح الكامل

وفقا لهذه الخاصية يتم إيصال كل المعطيات المالية الهامة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل جلي لا يشوبه أي غموض، وعادة ما يتم الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في شكل ملاحظات وإيضاحات ترفق بهذه القوائم، وقد لا يقتصر الإفصاح على الفترة المالية الحالية التي تعد عنها القوائم المالية، بل يمتد ليشمل الأحداث التي تقع بعد انتهاء الفترة المحاسبية ولكن قبل إصدار القوائم المالية.

6.3 خاصية التكلفة التاريخية

وفقا لهذه الخاصية تسجل عناصر الأصول والخصوم محاسبيا وكدا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها، لكن هذا لا يمنع من عرض البيانات وبشكل مواز للتكلفة التاريخية بالقيمة العادلة التي تعكس القيمة الحقيقية للأصل وهذا احتراما لخاصية الإفصاح الكامل. (قورين حاج قويدر، 2012)

7.3خاصية أولوية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني

ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب المظهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن إدراج الأصل غير المملوك للمؤسسة ضمن أصول الميزانية بسبب أنه يدر منافع اقتصادية للمؤسسة كما يمكن استبعاد أصل مملوك للمؤسسة بسبب خروجه عن العمل وهذا بسبب عدم جلبه لأي منفعة اقتصادية (عاشور و خليل، 2005).

4.الأهداف المرتقبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

من خلال تطبيق النظام المحا سبي المالي هناك جملة من الأهداف يراد تحقيقها يمكن تلخي صها في النقاط التالية:

- إيجاد نظام محاسبي ينتج معلومة مالية منسجمة مع ما تنتجه النظم المحاسبية الدولية؛
- تحقيق مستوى الشفافية في عرض المعلومات يتناسب مع متطلبات المعايير الدولية؛
- عرض قوائم مالية تحقق مستوى جيد من الإفصاح المحاسبي؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- إمكانية مقارنة الو ضعية المالية للمؤ سسة مع المؤ سسات المثيلة عبر الزمن على المستويين الوطني والدولي؛
- تقديم أح سن الآليات الاقت صادية والمحا سبية التي ت شترط نوعية وكفاءة الت سيير التي تساعد المؤسسات على تحقيق أفضل مردودية؛
- ضمان المراقبة الجيدة للحسابات التي تضمن حقوق المساهمين؛

- إمكانية اتخاذ القرارات السليمة التي تساعد في تسيير مخاطر السوق؛
- إعطاء معلومات مالية تتصف بالموثوقية والشفافية التي تساعد وتشجع المستثمرين على الإقبال على أسهم المؤسسة؛
- المساعدة في إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

5.الصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية منذ بدية تطبيقه سنة 2010 لاحظنا جملة من الصعوبات التي اعترضت التطبيق الجيد للنظام، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

تأصل النظام المحاسبي السابق في ذهنية الممارسين للمهنة سواء كانوا أصحاب المهنة الحرة من محاسبين معتمدين وخبراء محاسبة ومحافظي حسابات أو محاسبي المؤسسات الاقتصادية حيث كان من الصعوبة إقناعهم بأن النظام الجديد يختلف كلية عن النظام السابق حيث لاحظنا تجذر الممارسة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي بشكل جعل مفهوم هؤلاء للنظام الجديد أنه مجرد تغيير في مدونة الحسابات **(Bachagha, 2003)**، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام السابق راسخة في دهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها، كما أن العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هدا النظام الجديد الكم المطلوب حتى يتسنى لهم التكيف معه.

ان تحقيق الكفاءة في الأداء من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة تعد من بين أهداف النظام المحاسبي المالي، لكن هذا يصطدم بواقع يتسم بسلوكيات ألفت الضبابية في الممارسات لاعتبارات عديدة أغلبها لا علاقة له بمعايير التسيير.

عدم التناسق بين النظام المحاسبي المالي والبيئة العامة وهنا يمكن تقسيم البيئة إلى:

1.5 البيئة القانونية

حيث أن النظام المالي المحا سبي لم تـ صاحبه مراجعة منظومة القوانين ذات العلاقة، ومنها على سبيل المثال:

أ-القانون الجبائي:

الذي لا يساير متطلبات تطبيق النظام المالي المحا سبي المستلهم من معايير المحا سبة الدولية والتي بدورها نشأت لتلبي متطلبات الممار سة المحا سبية في ظل الأنظمة الاقتصادية المتطورة في البلدان الغربية بشكل خاص، فنجد على سبيل الاستدلال أن ذهنية المحاسب في الجزائر يغلب عليه الطابع الجبائي على الطابع المحا سبي حيث يعتقد أن هدف الممار سة المحا سبية هو هدف جبائي بحت بل و صل الأمر إلى اعتبار الميزانية الجبائية هي الميزانية الرسمية التي يجب تقديمها لمختلف الأطراف ذات العلاقة، رغم أنها وثيقة موجهة ح صريا للإدارة الجبائية، كما يمكن سرد كثير من المعوقات الجبائية التي تعترض التطبيق الـ صحيح للنظام المحا سبي المالي منها فرض طرق بعينها للاهتلاك وكذا تحديد سقف لقيم الأ صول المهتلكة بل يصـــل الأمر أحيانا إلى رفض كثير من الوثائق الإثباتية بحجة مكافحة التهرب الجبائي وهذا بشكل تعسفي دون سند قانوني، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تسجيل الإيجار التمويلي في الأصول وإدراج الاهتلاكات المتعلقة بالأصـــل المســـتأجر ضـــمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤ سسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤ سسة فقط (بوراس و كرماني، 2007).

ب- قانون العمل:

إن قانون العمل تم إصداره في ظل نظام اقتصادي يغلب عليه الطابع الاجتماعي حيث نلاحظ أنه يفرض أعباء على المؤسسة الاقتصادية مما يثقل كاهل المؤسسات الاقتصادية بتكاليف إضافية لا علاقة لها بمردودية المورد البـ شري فنجد أن الأعباء الاجتماعية التي تتكفل بها المؤ سـ سة لـ صالح العمال والموظفين وتدفعها إلى الهيئات الاجتماعية تـ شكل حوالي 50 % من كتلة الأجور وهي مـ ستوى من الأعباء لم يســـجل في أي دولة، كما يتم فرض بعض المنح والعلاوات للعمال لا علاقة لها بالمدود والإنتاجية في

العمل مثل علاوات المنطقة والتي تتباين من منطقة إلى أخرى مما يخل بمبدأ المساوات بين المؤسسات المثيلة في نفس القطاع.

ج-القانون التجاري:

هناك عدم توافق كبير بين القانون التجاري والنظام المالي المحا سبي فعلى سبيل المثال ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel)، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤ سسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

2.5 البيئة الاقتصادية

لا يخفى على أحد أن الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى كثير من الآليات المنظمة منها:

- غياب المنافسة الحقيقية مع ارتباط الاقتصاد بالتسيير الإداري الموروث عن النظام الاقتصادي السائد قبل ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية.
- عدم وجود سوق نشطة تساعد على تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
- عدم توفر نظام معلومات يتميز بالمصداقية والشمولية يتيح للمستثمر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة.
- غياب أسواق مالية ذات الكفاءة تسهل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة.
- إن كثير من السلع والخدمات يتم التعامل بها فيما يسمى بالسوق الموازية وهي سوق غير رسمية يتم التداول فيها بعيدا عن الرقابة ودون استخدام الفوترة ودون استخدام أدوات التسوية المالية الرسمية وهذا يعقد أمر المؤسسات التي تجبرها ظروفها للتعامل في هذه السوق.

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية ومحدودية المعلومات.

6. خاتمة

إن تطبيق النظام المالي المحاسبي المستلهم من معايير المحاسبة الدولية يتطلب توفر بيئة اقتصادية وقانونية ملائمة تستجيب للقواعد الأساسية التي يبنى عليها هذا النظام هي حاليا غير متوفرة تماما في الجزائر، هذا الأمر يستوجب تغيير جملة من الأنظمة سواء في مجال التشريع الجبائي وقانون العمل والقوانين المنظمة للعمل التجاري وكل المحفزات الاستثمارية حتى يمكن لهذا النظام أن ينتج معلومات مالية تتسم بالصدقية والشفافية.

يمكن كذلك مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات.

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- أن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يتطلب توفر البيئة القانونية اللازمة مما يتطلب إعادة النظر في المنظومة القانونية ذات الصلة بتطبيق هذا النظام المحاسبي المالي وهذا يتطلب تغيير مجموعة من المواد القانونية في القوانين الجبائية والقانون التجاري وقانون العمل وكل ما له صلة بتطبيق هذا النظام.
- تطوير المحيط الاقتصادي بالشكل الذي يسمح بتطبيق الكثير من بنود النظام المحاسبي المالي مثل تفعيل بورصة الأسهم والسندات وسوق العملات والمنظومة البنكية وقانون المنافسة حتى تتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق النظام.
- يجب دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مشاريع تطوير أنظمة التسيير لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات وكذا الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

7. المراجع References

Bachagha, S. (2003). *Pour un référentiel comptable algerien qui répond aux exigences de l'éeconomiede marché.* Alger: Dar Alhoda.

أحمد بوراس، و هدى كرماني. (2007). أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات. *الملتقى الوطني: المؤسسعلى ضوء التحولات المحاسبية الدولية*. جامعة عنابة.

الجريدة الرسمية. (25 11, 2007). قانون 07-11 المادة 03. *(74)*، 03. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

شعيب شنوف. (2008). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية*. بودواو الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.

عادل عاشور، و عبد الرزاق خليل. (2005). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية. *مجلة أبحاث روسيكادا، 03*.

قورين حاج قويدر. (2012). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. *مجلة الباحث*(10)، صفحة 272.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 10 / N°: 02 (2020)
p 186-198

Evaluation of the adoption of the Financial accounting system in Algeria for the period 2010-2019

Louardi Kheddouma[*1]

[1]University of Batna1, Hadj Lakhdar (Algeria), kheddoumalouardi@hotmail.fr

***Received*: 17-10-2020**	***Accepted*: 25-11-2020**

Abstract

Abstract

The aim of this paper is the evaluation of the application of the financial accounting system after ten years of implementation (2010-2020)

This study aims achieve:

- Evaluating the availability of the requirements for applying the new financial accounting system
- Evaluating whether the Algerian companies can be able to adapt the requirements of the new financial accounting system.

The possibility of overcoming the difficulties facing the process of adapting to it and the future stakes

The adopting the new financial accounting system, by Algerian companies seeks to achieve compatibility between the requirements of applying the financial accounting system and the Algerian economic and legislation environment, by addressing the basic areas that require the use of it in addition to the objectives underlined and expected to be achieved. Penchant to move towards this system.

Keywords:

National accounting scheme;
Financial accounting system;
Algerian institution.

JEL Classification Codes : Q56, M41

* Corresponding author